

دراسة وتحليل أهمية القطاع المصرفي

ضمن النظام المالي السوري

د.خضر أورفلي * محمد العياش *

* قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب

** طالب دراسات عليا (دكتوراه) قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل أهمية القطاع المصرفي ضمن النظام المالي السوري باعتباره القطاع الأكثر ملاءمة وكفاءة وقدرة على النهوض بالنظام المالي والاقتصادي الوطني، وبالتالي فهو يتحمل مسؤولية توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الإنتاجية بالإضافة إلى مسؤوليته في إنجاح السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل البطالة وتوفير الائتمان للمحافظة على مستوى الإنفاق القومي. وقد خلص الباحث إلى ارتفاع أهمية القطاع المصرفي ضمن النظام المالي السوري نتيجة للأسباب التالية:

1. ضعف سوق دمشق للأوراق المالية حيث بلغت نسبة رسميتها في الناتج المحلي الإجمالي 0.02% فقط عام 2010، بينما بلغت هذه النسبة في بورصة عمان 192.66% وفي بورصة القاهرة 112.99% لنفس العام.
2. على الرغم من تحسن حجم أعمال التأمين في سورية إلا أن مساهمته في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة جداً، فقد بلغت 0.69% عام 2010، مقارنة بـ 2.83% في المغرب و 2.55% في البحرين و 2.20% في الأردن.
3. أمتاثر القطاع المصرفي على 93% من قيمة تداولات سوق دمشق للأوراق المالية و 89% من مجمل رؤوس أموال الشركات المدرجة لديها عام 2010، كما يساهم القطاع المصرفي بشكل مباشر في تطوير القطاع التأميني ونموه، فقد ساهمت العديد من المصارف في تأسيس العديد من شركات التأمين، فبنك بي.م.و. السعودي الفرنسي ساهم رأسمال الشركة المتحدة للتأمين كما ساهم بنك عودة في الشركة السورية العربية للتأمين وبنك سورية والمهجر في شركة أروب.

ورد البحث للمجلة بتاريخ / 2013

قبل للنشر بتاريخ / 2013

المقدمة:

شهد النظام المالي السوري في السنوات العاضية تطوراً كبيراً شمل مختلف جوانب القانونية والفنية والتنظيمية، والتي كان من أبرزها صدور القانون رقم ٢٨ للعام ٢٠٠١ الذي سمح بتأسيس مصارف خاصة منهيماً بذلك احتكار المصارف العامة للسوق المصرفية السورية منذ صدور قانون التأميم عام ١٩٦٢، وقد انعكس عمل المصارف الخاصة إيجابياً على النشاط النقدي الكلي فأرتفع حجم الودائع لدى المصارف السورية من ٦٦٩.٦ مليار ليرة عام ٢٠٠٤ إلى ١٤٠٠.٦ مليار ليرة عام ٢٠١٠ كذلك ارتفع حجم الائتمان المقدم من المصارف السورية من ٣٣٠.١ مليار ليرة عام ٢٠٠٤ إلى ١٢١١.٩ مليار ليرة عام ٢٠١٠.

كما استكمل المشرع السوري الإصلاحات المصرفية بإصدار العديد من القوانين والمراسيم النافذة لعمل المؤسسات المالية والمصرفية والتي من أهمها:

- المرسوم التشريعي رقم /٣٥/ للعام ٢٠٠٥ القاضي بالسماح بإحداث المصارف الإسلامية على أساس أن تمارس أعمالها وفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- المرسوم التشريعي رقم /٥٦/ للعام ٢٠١٠ القاضي بالترخيص لعمل المصارف الاستثمارية لتمويل النشاط الاستثماري لكل من القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات الاستثمارية والقيام بأعمال الترويج والمساهمة في تأسيس الشركات.
- القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٦ الذي رخص العمل لمؤسسات الصيرفة ويعمل في السوق السورية ١٧ شركة و ٤٨ مكتب صرافة حتى نهاية عام ٢٠١٢ مع منح تراخيص لخمس شركات أخرى لم تراوّل عملها بعد.

هذه التطورات بمجملها ساهمت في دعم و تطوير النظام المالي السوري بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص، وحقّقه للقيام بدوره في تمويل التنمية الاقتصادية، وسواحية استحقاقات مرحلة التكيف مع التغيرات الكاسحة في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية الدولية وتنامي سوق التمويل دون أية حدود جغرافية، وانطلاقاً من هذه التطورات التي شهدتها النظام المصرفي، سيتم في هذا المبحث تناول النظام المالي السوري بجميع مكوناته ودراسة وتحليل أهمية الجهاز المصرفي ضمن هذا النظام.

^١ المصرف المركزي السوري، ٢٠١٠، الإحصاءات التشغيلية والمصرفية، لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع مصرف سورية المركزي على الرابط www.banquecentrale.gov.sy

مشكلة البحث:

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ومنها سورية، لدوره الكبير في التغلب على فجوة الادخار والاستثمار، وتعاني هذه البلدان بشكل عام من انخفاض مساهمة الأسواق المالية في توفير الأوعية الادخارية وتوفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع التنموية بالإضافة إلى ضعف القطاع التأميني وعدم قدرته على المساهمة في النمو والتطور الاقتصادي، مما يربط على القطاع المصرفي مسؤولية كبيرة في القيام بتور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين من خلال حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في دراسة مكونات النظام المالي السوري والتعرف على أهمية الجهاز المصرفي ضمن هذا النظام والدور الذي يمكن أن يقوم به في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- 1- دراسة وتحليل مكونات النظام المالي السوري من مصارف وشركات تأمين وأسواق مالية، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها.
- 2- تقديم للنصائح والتوصيات للإجراءات والسياسات الواجب اتخاذها من الحكومة السورية لرفع كفاءة النظام المالي السوري وزيادة مساهمته في تمويل التنمية الاقتصادية.

فروض البحث:

في ضوء الدراسات التي اطلع عليها الباحث يمكن صياغة فرضية البحث كما يلي:
1. يقع على عاتق القطاع المصرفي السوري توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، كونه للقطاع الأكثر أهمية ضمن النظام المالي السوري.

أسلوب ومنهجية البحث:

لتحقيق الأهداف السابقة والإجابة عن التساؤل الرئيسي، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تناول مجموعة من المراجع والدراسات النظرية التي تمت حول الموضوع، بالإضافة إلى الجوانب التطبيقية القائمة على تحليل بعض البيانات الإحصائية الصادرة عن بنك معلومات التأمين العربي ومصرف سورية المركزي.

١. دراسة: يوسف أحمد، بعنوان: دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٩.

- هدفت الدراسة إلى بيان دور النظام المصرفي وأهميته في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تطوير حجم الائتمان المصرفي، وبيان الآليات التي يمكن من خلالها جذب المدخرات المحلية وتعظيم حجمها لاستخدامها في النشاطات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في سورية.
- وقد خلص الباحث إلى نتائج مفادها أن النظام المصرفي السوري ظل منذ عام ١٩٦٨ لغاية بداية القرن الحالي نظاماً جامداً، ولم يشهد أي تطورات جذرية في بنيته، فقد ظل محتكراً من قبل الحكومة، وقائماً على التخصص، كما أن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في سورية هي دون المستويات المطلوبة، ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى تخلف النظام المصرفي السوري وعدم قدرته على جذب الودائع طويلة الأجل بشكل أكثر كفاءة.

٢. دراسة: جمعون نوال، بعنوان: دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤.

- هدفت هذه الدراسة إلى إدراك مفهوم التنمية وأهدافها ومصادر تمويلها، وتناولت أساليب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني الجزائري خلال مرحلة التخطيط الاقتصادي ومرحلة الانفتاح، والوقوف على المشاكل والصعوبات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التنمية الاقتصادية تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها ومن بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من صدور الكثير من القوانين التي فسحت المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، إلا أنها لم تطل الجوانب التقنية والبشرية التي تسمح للمصرف المركزي أن يتحرر ليلعب دوره كوسيط مالي نقدي يجلب الادخار لتوظيفه في مجالات الاستثمار مساهماً بذلك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

مكونات النظام المالي السوري:

أولت السلطات التشريعية والمالية السورية ففي السنوات القليلة الماضية تطوير النظام المالي ورفع كفاءته أهمية كبيرة، من خلال تطوير الإطار المؤسسي والرفاهي والتشريعي الخاص بالمصارف والتأمين والصيرفة وأسواق المال، فرخص العمل للمصارف وشركات التأمين الخاصة كما أتم افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية، وبتألف النظام المالي السوري حالياً من المصرف المركزي والمصارف العاملة بشقيها العامة والخاصة وشركات التأمين إضافة إلى سوق دمشق للأوراق المالية كما يتضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (١)

هيكل النظام المالي السوري عام ٢٠١٠

(الأرقام بملايين الليرات)

نسبة من مجمل الموجودات	الموجودات	عدد المؤسسات	
94.20%	2,192,016	20	المصارف
3.55%	82,694 (رسمية) ^١	1	الأسواق المالية
2.25%	52,269	14	شركات التأمين
100%	2,326,979		المجموع

المصدر: مصرف سورية المركزي، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، هيئة الاشراف على التأمين. وقد انعكست الإصلاحات المالية إيجاباً على مجمل النظام المالي، فقد ارتفع حجم الأعمال لدى شركات التأمين وتنوعت خدماتها ومنتجاتها، كما شهدت سوق دمشق للأوراق المالية تطوراً ملحوظاً في حجم التداول وفي عدد الشركات المدرجة، إلا أن التطور الأبرز شهده القطاع المصرفي فقد نمت حجم موجوداته إلى ٢.١ تريليون ليرة سورية عام ٢٠١٠، شكلت ما نسبته ٩٤.٢% من مجمل موجودات النظام المالي السوري، بينما شكلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية أو ما يعرف بالرسملة ما نسبته ٣.٥% من مجمل موجودات النظام المالي مع العلم أن القطاع المصرفي يعتبر القطاع الأكبر ضمن هذه السوق وقد استحوذ على ما نسبته ٩٣% من قيم التداول في السوق عام ٢٠١٠، وبلغت نسبة موجودات قطاع التأمين ٢.٢% من مجمل موجودات هذا النظام، وفيما يلي استعراض موجز لكل من مكونات النظام المالي السوري.

تعرف الرسملة بأنها مجموع القيمة السوقية للأسهم القائمة في السوق المالية
التقرير السنوي لسوق دمشق للأوراق المالية، ٢٠١١، ص ٧٤.

سوق الأوراق المالية:

تلعب الأسواق المالية دوراً مهماً في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية من خلال تجميع المدخرات الفردية وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المتنوعة، بالإضافة إلى قيامها بدور الوساطة بين القطاعات الاقتصادية التي تملك موارد مالية فائضة على شكل مدخرات وبين القطاعات التي تفتقر لهذه الموارد اللازمة لتنفيذ وانجاز المشاريع الإنتاجية والتي تخدم في النهاية الاقتصاد الوطني في سعيه لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد عرفت سورية في الخمسينيات من القرن الماضي سوقاً مالية بدائية، وفي عام ١٩٦٠ جرت محاولات لتطويرها وإصدار قانون خاص لإحداثها، إلا أن التطورات والأحداث الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها الاقتصاد السوري أخرت تنفيذ الفكرة حتى صدور المرسوم التشريعي رقم /١٠/ للعام ١٩٨٦، الذي سمح بإحداث شركات زراعية مشتركة تشارك فيها الدولة بنسبة ٢٥% ونطرح باقي الأسهم على الاكتتاب العام، وكان المسوغ لإحداث سوق الأوراق المالية يتمثل بكون الدولة سمحت بإصدار الأسهم وتداولها فلا بد لها من إيجاد سوق يتم فيه بيع وشراء هذه الأسهم، لكي تضمن توجيه نشاط هذه السوق وإدارته بما يخدم تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الوطني، ويحقق الحماية للأفراد المتعاملين في السوق من عمليات الغش والاحتيال.

وكخطوة أولى لإنشاء الأسواق المالية في سورية، أحدثت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القانون رقم /٢٢/ للعام ٢٠٠٥، وأسندت إليها مهمة إعداد مشروع قانون سوق دمشق للأوراق المالية، وتعتبر الهيئة جهة نافذة ترتبط برئيس مجلس الوزراء وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ويكون مقرها دمشق، وللهيئة مجلس يسمى مجلس المفوضين ويتألف من سبعة أعضاء، أربعة أعضاء مقترعين بينهم رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس من ذوي الخبرة والاختصاص على أن يكونوا أشخاص طبيعيين سوريين، بالإضافة إلى معاوني وزير المالية والاقتصاد ونائب حاكم مصرف سورية المركزي.

وقد جاء إنشاء الهيئة لتطوير قطاع الأوراق والأسواق المالية والأنشطة والفعاليات الملحقة بها وفق المعايير والممارسات الدولية، من خلال ضمان مبادئ العدالة والشفافية، وتنمية

^١ العمادي محمد، ٢٠١١، خصائص سوق الأوراق المالية وأثرها في نمو الاستثمارات، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، سورية، ص ٣.

الوعي الادخاري والاستثماري ورفع كفاءة العاملين في هذا القطاع وترسيخ التزامهم بالمبادئ الأخلاقية وبالتطبيق الأمثل لمعايير السلوك المهني. وتهدف الهيئة إلى تحقيق ما يلي:

1. تنظيم وتطوير الأسواق المالية والأنشطة والعمليات الملحقة بها بما يضمن تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية وساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بمعاملات الأوراق المالية.
2. حماية المواطنين والمستثمرين في الأوراق المالية من الممارسات غير العادلة وغير السليمة أو التي تتطوي على الخداع والتضليل.
3. تشجيع النشاط الادخاري والاستثماري بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

سوق دمشق للأوراق المالية:

أحدثت سوق دمشق للأوراق المالية، بموجب المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ علم ٢٠٠٦ ونص المرسوم على أن تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، وترتبط بهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعمل تحت إشرافها، وبحيث يكون المقر الرسمي للسوق مدينة دمشق، وتم الإفتتاح الرسمي للسوق في ١٠/٠٣/٢٠٠٩، ويدير السوق مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء، يسمون بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح من مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. كما يُعين مدير تنفيذي للسوق، ونائب له بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على توصية من مجلس مفوضي الهيئة، واقتراح من مجلس إدارة السوق.

وتهدف سوق دمشق للأوراق المالية للتعامل بالأوراق المالية التالية:

1. أسهم الشركات المساهمة السورية القابلة للتداول.
2. سندات الدين القابلة للتداول والتي تصدرها الشركات المساهمة السورية.
3. أدوات الدين العام القابلة للتداول الصادرة عن حكومة الجمهورية العربية السورية.
4. فوحدات الاستثمارية السورية الصادرة عن صناديق وشركات الاستثمار.
5. أي أوراق مالية أخرى سورية أو غير سورية، متعارف عليها على أنها أوراق مالية، ويتم اعتمادها كذلك من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
7. وقد بدأت سوق دمشق للأوراق المالية العمل بأدراج أسهم ١١ شركة مساهمة، تتضمن

^١ التقرير السنوي، ٢٠١١، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ص ٢.
^٢ لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع سوق دمشق للأوراق المالية على الرابط: www.dse.sy

مصارف وشركتي خدمات وشركة زراعية واحدة وشركة صناعية، وقد بدأت نتائج السوق في السنة الأولى. لعملها متواضعة جداً فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة ٦٠٥,٤٤٠ سهم بقيمة تداول بلغت ٦٢١ مليون ليرة في نهاية عام ٢٠٠٩، وبعد صفقات مقدار ٣,٠٤٦ صفقة، وقد تركزت قيمة التداولات على القطاع المصرفي الذي استلزم بنسبة ٨٨% من حجم التداول، بينما حل القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية بنسبة ٩%.

وقد ازداد عدد الشركات المترجة في سوق دمشق للأوراق المالية إلى ١٩ شركة عام ٢٠١٠، كما ارتفع عدد شركات الخدمات والوساطة المالية إلى ١٣ شركة وبلغت الحسابات المفتوحة لديها ٨٥٧؛ حسب لنفس العام، وقد سجلت سوق دمشق للأوراق المالية تداولات بقيمة ٦,٨ مليون ليرة سورية في العام ٢٠١٠، وبحجم ٧ ملايين سهم موزعة على ٣٦,٦٨٢ صفقة.

ويهدف تجميع المدخرات الفردية وتحفيز الاستثمار ضمن الاقتصاد السوري، صدرت العديد من القوانين والقرارات الهادفة إلى توفير آليات استثمارية جديدة تزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية وتعمل على استقرارها ورفع مستويات الثقة بعمليةها، فقد أقر القانون رقم ٢/ للعام ٢٠١٢، القاضي بتأسيس الصندوق الوطني للاستثمار ليكون محفظة استثمارية هدفها المساهمة في دعم استقرار السوق، ويبلغ رأسمال الصندوق ملياري ليرة سورية، يقسم إلى وحدات استثمارية متساوية القيمة وتساهم مؤسسات الدولة ومصارفها وصناديق التقاعد برأسمال الصندوق، إذا رُغبت وفقاً للأظمة الداخلية لكل منها، ويسدد المبلغ المتبقي من الموازنة العامة للدولة وفقاً لحدود الاعتمادات المرصودة لذلك.

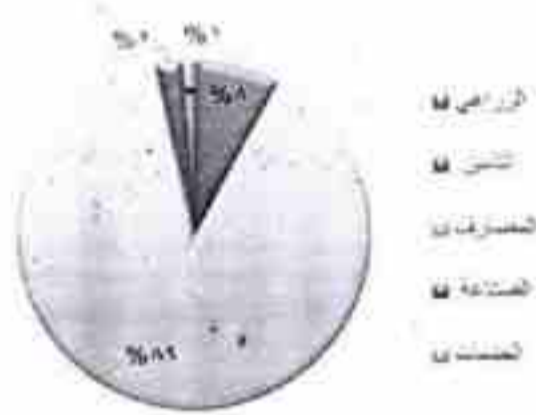
كما صدر القرار رقم /١١٦٧٩/ للعام ٢٠١١ عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية، والمتضمن الترخيص لعمل صناديق الاستثمار (Mutual Funds)، ويتخذ صندوق الاستثمار وفقاً للقرار المذكور شكل شركة مساهمة عامة يديرها مدير استثمار ويشرف على هذه الإدارة أمين الاستثمار مما يؤمن مطابقة العملية الاستثمارية للأهداف والأسس المنفق عليها بين العميل ومدير الاستثمار، وتشمل الأدوات الاستثمارية المسموح الاستثمار بها في صناديق الاستثمار كلاً من أسهم الشركات المساهمة القابلة للتداول وأدوات الدين القابلة

صناديق الاستثمار (Mutual Funds) يتم من خلاله تجميع أموال مستثمرين متعددين، واستثمارها لتحقيق عوائد مرتفعة بأقل مخاطر ممكنة، ويعتمد مجال الاستثمار على نوعية الصندوق، وعادة ما يتولى إدارة الصندوق مدير استثماري ذو خبرة.

للتداول التي تصدرها الشركات المساهمة وأدوات الدين العلم القابلة للتداول الصادرة عن الحكومة والوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق وشركات الاستثمار بالإضافة إلى أي أوراق مالية أخرى سورية أو غير سورية.

الشكل البياني رقم (١)

مجموع رؤوس أموال الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
حسب القطاعات الاقتصادية عام ٢٠١٠



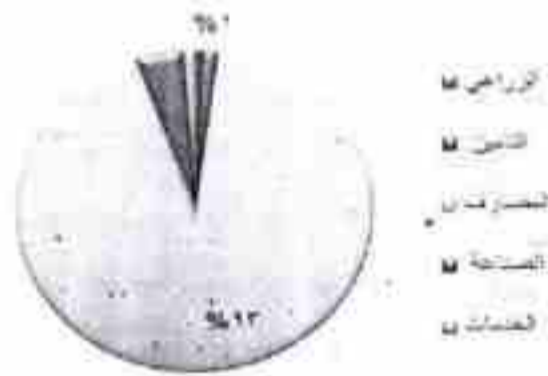
المصدر: هيئة الأوراق والأموال المالية السورية.

ويلاحظ من الشكل البياني رقم (١) ارتفاع حصة رأسمال القطاع المصرفي من مجمل رؤوس أموال الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث بلغ ٥٢.٩ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٠، لتشكل ما نسبته ٨٩% من مجمل رأسمال السوق البالغ ٦٠.٨ مليار ليرة سورية لنصف العام، ويحتل قطاع التأمين المركز الثاني برأس مال مقداره ٤.٧ مليار ليرة ونسبة ٨% من رأسمال السوق، كما يتبين من الشكل السابق سيطرة القطاع المالي ممثلاً بالمصارف وشركات التأمين على ٩٧% من رأسمال السوق، ويعتبر تمثيل القطاعات الاقتصادية الأخرى ضعيف للغاية، فمثلاً يوجد ضمن القطاع الزراعي شركة واحدة (الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات - نعاء) مدرجة في السوق برأس مال مقداره ١٤٠ مليون ليرة سورية، وتشكل ما نسبته ٢ بالألف فقط من رأسمال السوق، كما يوجد شركة واحدة ضمن القطاع الصناعي (الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية) مدرجة في السوق برأس مال مقداره ١.٥ مليار ليرة سورية، وتشكل ما نسبته ٢% من رأسمال السوق، وهذا يدل على تركيز عمل سوق دمشق للأوراق المالية على أسهم شركات القطاع المالي.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على الرابط www.sefms.sy

الشكل البياني رقم (٢)

قيم التداول في سوق دمشق للأوراق المالية
حسب القطاعات الاقتصادية عام ٢٠١٠



المصدر: هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

كما بين الشكل البياني رقم (٢)، وتتركز قيم التداولات في القطاع المصرفي حيث بلغت قيمة تداولاته ٨.٣ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٠، لتشكل ما نسبته ٩٣% من مجمل قيم التداولات البالغة حوالي ٩ مليار ليرة لنفس العام، كما كان كل من بنك سورية الدولي الإسلامي وبنك قطر وبنك سورية والمهجر أعلى للشركات المدرجة من حيث قيم التداول للعام ٢٠١٠. من خلال ما تقدم يتضح ضعف سوق دمشق للأوراق المالية حيث بلغت نسبة رسميتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠.٠٢% فقط عام ٢٠١٠، بينما بلغت هذه النسبة في بورصة عمان ١٩٢.٦٦% وفي بورصة القاهرة ١١٣.٩٩% وفي سوق الأسهم السعودية ٦٥.٣٤% لنفس العام، وقد نتج هذا الضعف عن حداثة هذه السوق وانخفاض الوعي الاستثماري والمالي للمواطن السوري فيما يتعلق بمبادئ وآلية الاستثمار في السوق وانخفاض عدد الشركات المدرجة وتتركز نشاطها في قطاعي المصارف والائتمان.

قطاع التأمين:

يستند التأمين في جوهره على فكرة التعاون الطوعي بين أفراد الجماعة الواحدة لمواجهة احتمالات الضرر الذي قد يصيب واحداً أو أكثر من أفراد الجماعة، وبصعب، بل قد يتعذر تحمله من قبل فرد أو بعض أفراد الجماعة، وبهذا التعاون يتم تحمل الضرر من قبل الجميع

¹ The Financial Development Report, 2011, World Economic Forum USA Inc, P 380.

بخسارة مقبولة ومحمولة من قبلهم جميعاً، والتعاون يكون إما قبل وقوع الضرر للحيلولة دون وقوعه بالقدر المستطاع، أو بعد وقوعه للإسهام في تحمل نتائجه بصورة مشتركة، وقد عرف القانون المدني السوري في المادة ٢١٢/٠ منه التأمين بأنه "عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي أشرط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو إيراداً مرتباً أو أي عرض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك نظير قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"، وتقوم مؤسسات وشركات التأمين بدور مهم في تنظيم هذا الإطار وإدارته مستفيدة في عملها المتخصص من قوانين الإحصاء والاحتمالات المتوقعة في المستقبل، بما يخص احتمالات وقوع المخاطر وحجم الأضرار المتوقعة الناتجة عن حدوث تلك الأخطار، مستعينة بقوانين الأعداد الكبيرة في تحديد أسعار التأمين المناسبة، وتحسين شروط الأغطية التأمينية المطلوبة.

وقد ظهر التأمين نتيجة ازدياد المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكان أولها مخاطر التجارة البحرية، فقد استخدم اللومبارديون الذين كانوا يسكنون شمالي إيطاليا أول طرق التأمين وأقدمها وهو التأمين على السفن التجارية المعمولة بالاقراض، فإذا وضعت البضاعة مع السفينة الناقلة بسلام إلى مرفأ الوصول رد المقرض القرض إلى المقرض مع فوائد، أما إذا غرقت السفينة فتتكفل الجهة المؤمنة بسداد القرض وتبرئة ذمة المقرض، وقد انتقل هذا النشاط بقية الدول الأوروبية منذ القرن الثالث عشر، وظل الأمر كذلك حتى القرن الخامس عشر، حين عُرف التأمين البحري بثوبه الجديد كأول أنواع التأمين المنظمة المعروفة، وكانت أوامر برشلونة أول وثائق التأمين البحري في ذلك التاريخ.

وفي القرن السابع عشر، ظهر التأمين ضد أخطار الحريق، ولا يزال حريق لندن الكبير عام ١٦٦٦ خير شاهد على قدم التأمين ضد الحريق، فقد قامت شركات التأمين بتسديد التعويض للأشخاص المؤمن لهم عن الخسارة التي لحقت بهم من جراء هذا الحريق، وأبقت المكان المحروق حتى اليوم دليلاً على أهمية التأمين ضد الحريق، وفي القرن التاسع عشر ظهر التأمين ضد الحوادث الشخصية، ونتيجة لهذا النوع من التأمين ظهر التأمين على السيارات منذ عام ١٩٠١، أما أحدث أنواع التأمين فقد كان تأمين الطيران، لضمان مخاطر الانتقال بالطائرات سواء لركابها أو للغير. ولم يعرف التأمين في البلدان النامية وخاصة بلدان المشرق العربي إلا بعد القرن التاسع عشر عندما بدأ الاتصال التجاري بين بلدان المشرق والمغرب،

لذا كان التأمين البحري على البضائع الحكومية من البلدان الأوربية هو أول أنواع التأمين التي عرفتها بلادنا العربية^١.

وفي وقتنا الحالي تطورت أعمال التأمين وتعددت خدماته ومنتجاته وشهدت أعماله نمواً كبيراً على المستوى العالمي تراوح ما بين ٥% إلى ١٠% عام ٢٠١٠، وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي لكثير من البلدان النامية، فقد بلغت نسبته ٤.٥٢% من الناتج المحلي الإجمالي في هونغ كونج و ٣.٥٥% سنغافورة، و ٢.٦٤% في ماليزيا للعام ٢٠١٠، كما ارتفعت هذه النسبة في البلدان المتقدمة أيضاً، فقد بلغت ٣.٣٨ في سويسرا و ٢.٠٦% في المملكة المتحدة لنفس العام.

قطاع التأمين السوري:

بدأ التأمين في سورية من خلال شركات ووكالات عربية وأجنبية زاد عددها على ٧٧ شركة ووكالة، وكانت مراكزها الرئيسية خارج سورية وتمارس أعمال التأمين محلياً واسطة فروعها المحلية أو من خلال الوكلاء الذين يعملون لحسابها، ثم أسست بعد ذلك أول شركة سورية لتقديم الخدمات التأمينية تحت مسمى مؤسسة الضمان السورية عام ١٩٥٢، وقد استمر الوضع على ما هو عليه حتى صدور قانون التأمين رقم ١١٧/ في ١٩٦١/٧/٢٠ الذي جرى بموجبه تأمين جميع شركات التأمين العاملة في سورية وتولت شركة الضمان إصدار عقود التأمين كشركة تأمين وحيدة في سورية. بعد أن الت ملكيتها بالكامل للدولة، ثم غير المرسوم التشريعي رقم ١٦٥٠/ للعام ١٩٧٧ تسميتها إلى المؤسسة العامة السورية للتأمين بدلاً من مؤسسة الضمان السورية ومركزها الرئيسي في مدينة دمشق، ثم انتقلت إدارتها العامة إلى مدينة حمص بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٥٥/ للعام ٢٠٠٢.

ولقد ابرز هذا الوضع الاحتكاري للمؤسسة العامة للتأمين سلبيات كثيرة ولعل من أبرزها غياب المنافسة التي تعتبر أساس التقدم والنجاح وروح الاقتصاد وتطوره^٢، فقد اعتمدت هذه المؤسسة على القطاع العام بشكل رئيسي بالإضافة إلى بعض أنواع التأمين الإلزامي

^١ العجزي حسين، ٢٠١٥، التأمين الأسس والممارسة، معهد البحرين للعلوم المالية والمصرفية، البحرين، النصل الأول، ص ٣.

^٢ لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع البنك الدولي على الرابط: www.albankaldawli.org
راشد محمد، ٢٠٠٨، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد ٣٠، العدد الرابع، ص ٥.

^٣ تقرير خاص للمركز الاقتصادي السوري، ٢٠٠٧، التأمين في سورية بين الواقع وأفاق المستقبل (قراءة تفصيلية في قطاع التأمين في سورية بين الماضي والحاضر والمستقبل)، سورية، ص ٥.

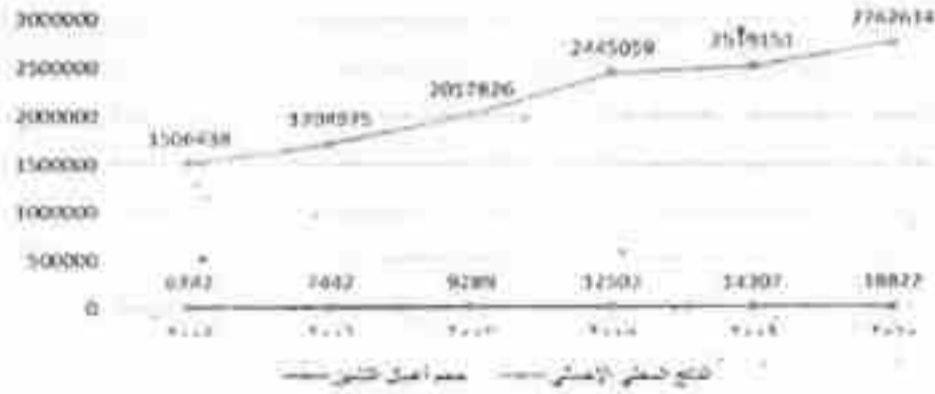
المفروض على الأفراد والشركات، وهذا ما أدى إلى جمود سوق الخدمات التأمينية وانخفاض أدائها ومستوى خدماتها، وأصبحت ألساط التأمين الإلزامي التي يدفعها المواطن السوري نوعاً من الضريبة المجبر على دفعها دون أن يمتلك ثقافة التأمين ويشعر بالفائدة التي يحققها من خلالها.

وقد نال قطاع التأمين جزءاً من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الكبيرة التي شهدتها سورية في العقد الماضي، فقد صدر المرسوم التشريعي رقم /٦٨/ لعام ٢٠٠٤ الذي أحدثت بموجبه هيئة الإشراف على التأمين أيماناً من المشرع السوري بأهمية التأمين في تجميع رؤوس الأموال وزيادة الاستثمار بما يسهم في الإمراع من عجلة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد أركلت للهيئة مهمة تحضير وبناء السوق الوطنية للتأمين ووضع القواعد التنظيمية لها، حيث ساهمت في إعداد الدراسات والبحوث إصدار الهادفة إلى تعزيز دور شركات التأمين السورية للقيام بدورها في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق تنميته الاقتصادية، كما قام مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين بالترخيص لعدد من شركات التأمين التي بدأت بممارسة أعمالها وما تطلبه ذلك من جهد وسرعة في التلبية ودقة في المتابعة، وأعتب ذلك صدور المرسوم التشريعي رقم /٤٣/ لعام ٢٠٠٥، الذي رخص العمل لشركات التأمين الخاصة لتساهم في دعم هذه الصناعة وتميئها ورفع أدائها بما ينسجم مع متطلبات وظروف مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها سورية، وبالفعل باشرت العديد من الشركات الخاصة العمل وكانت في غالبيتها شركات مساهمة بين شركاء سوريين وشركات تأمين عربية.

وقد حقق قطاع التأمين السوري معدلات نمو كبيرة وارتفعت حجم أعماله نتيجة تطور وتنوع خدماته، بالإضافة إلى ارتفاع أداءه وكفاءته، فقد تضاعف حجم الأعمال التأمينية ٢.٥ مرة منذ عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ١٨.٨ مليار ليرة سورية عام ٢٠١٠، كما شهد التوزيع الهيكلي لهذه الأعمال تنوعاً ملحوظاً فقد وصلت نسبة التأمين المسحي إلى ١٨.٧٩% من مجمل أعمال التأمين عام ٢٠١٠، مقارنة ب ٣.١٦% عام ٢٠٠٨ و ١.٢٥% عام ٢٠٠٥، كما ارتفعت نسبة مساهمة التأمين الشامل على السيارات إلى ١٩.٦٩% من مجمل أعمال التأمين عام ٢٠١٠، مقارنة ب ١١% عام ٢٠٠٥، وهذه التأمينات هي اختيارية وليست إلزامية، وتتأثر بدرجة كبيرة بالوعي التأميني لدى الأفراد ومدى قناعتهم بحدوى التعافك عليها والفائدة التي سيحصلون عليها، وقد بقيت نسبة التأمين الإلزامي على السيارات الأكبر ضمن إجمالي أعمال شركات التأمين السورية فقد وصلت هذه النسبة إلى ٣٤% عام ٢٠١٠.

الشكل البياني رقم (٣)

تطور حجم أعمال التأمين والناتج المحلي السوري الإجمالي
بين عامي (٢٠٠٥ و ٢٠١٠)، الأرقام بملايين الليرات



المصدر: تلك معلومات التأمين العربي.

يتضح من الشكل البياني السابق التحسن الكبير في أعمال التأمين في سورية خلال السنوات القليلة الماضية، فقد ارتفع حجم هذه الأعمال من ٦.٧ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٥ إلى ١٨.٨ مليار ليرة عام ٢٠١٠، وقد كان معدل النمو بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ حوالي ٣١.٥% وهي نسبة عالية جداً وتعكس الدور الإيجابي لدخول الشركات الخاصة في ميدان الخدمات التأمينية، إلا أنه وعلى الرغم من تحسن حجم أعمال التأمين إلا أن مساهمته في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة جداً، فقد بلغت هذه النسبة ٠.٤٤% عام ٢٠٠٥ وارتفعت لتصل إلى ٠.٦٩% عام ٢٠١٠.

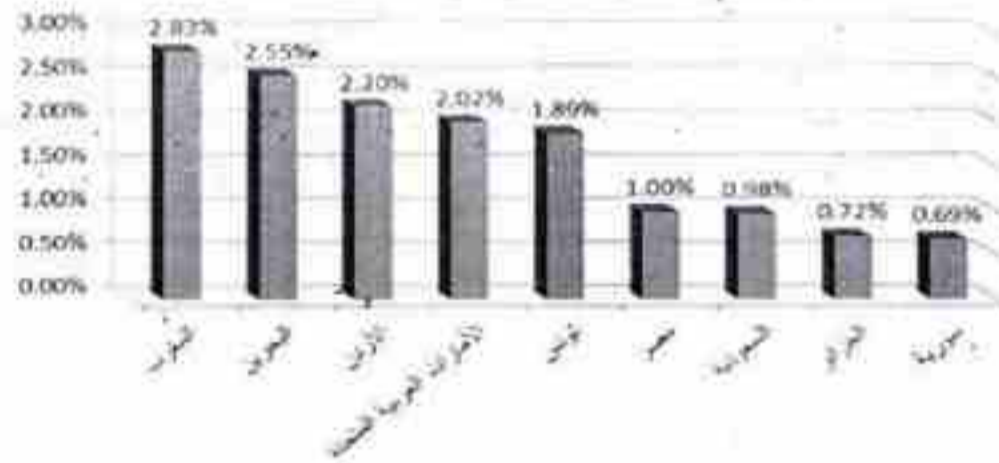
ويؤكد الشكل البياني رقم (٤) ما جاء في سابقه، حيث يعتبر حجم مساهمة أعمال التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في سورية منخفض جداً مقارنة ببقية البلدان العربية، فقد بلغت مساهمته في سورية ٠.٦٩% عام ٢٠١٠، مقارنة ٢.٨٣% في المغرب و ٢.٥٥% في البحرين و ٢.٢٠% في الأردن. وهو ما يعني وجود ضعف في مستوى نشاط القطاع التأميني في سورية، وقد يكون من بين هذه الأسباب ضعف ثقافة التأمين لدى المواطن السوري بعد غياب التعددية بين شركات التأمين وانحصار العمل على المؤسسة العامة السورية للتأمين لفترة طويلة من الزمن، حيث تسهم المنافسة بين شركات التأمين إلى خلق وابتكار منتجات وخدمات تأمينية تلبي احتياجات الأفراد والشركات وهو ما يدفعهم للتعاقد عليه، ولعل آخر

* لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع تلك معلومات التأمين العربي على الرابط: www.insuribia.com

الاستبيانات التي أعدتها هيئة الإشراف على التأمين في سورية منذ فترة تعكس بعض المؤشرات السلبية حول هذا القطاع، حيث جاء في الاستبيان أن ٧٩.٨% من السوريين ليس لديهم فكرة عن التأمين، ٨٥.٩% يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة إلى تأمين، ويعتقد ١١.٤% أن التأمين مخالف لمبادئ الدين، وما زال ٨.٨% منهم يعتقدون أن ثمة تشابه بين القمار والتأمين، كما يعتقد ١١.٤% أن التأمين الإكراهي على السيارات يشبه الضريبة^١.

الشكل البياني رقم (٤)

مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان العربية عام ٢٠١٠



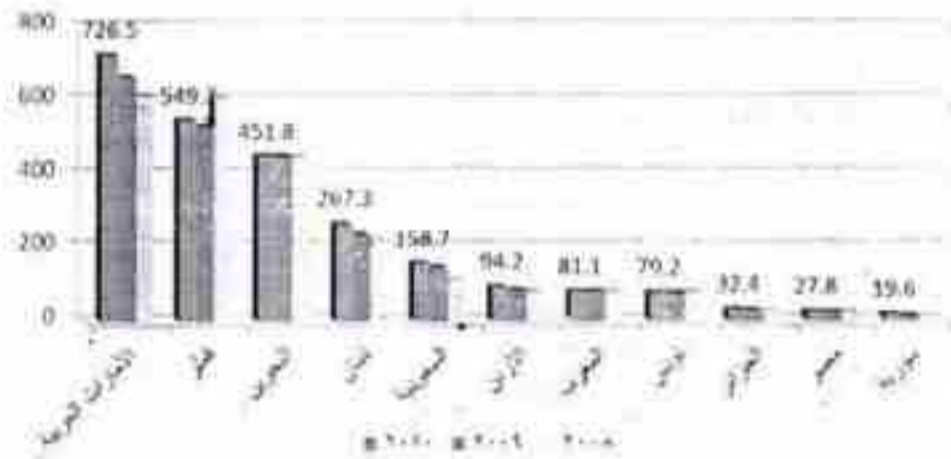
المصدر: بنك معلومات التأمين العربي.

ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى ضعف النشاط التأميني، انخفاض الدخل الفردي لدى شريحة واسعة من المجتمع السوري، وخاصة تلك التي تتركز في التأمين نوعاً من أنواع اللقطة الثانوية والترفيهية التي يمكن الاستغناء عنها أمام نفقات الحياة الضرورية، فحصة الفرد السوري من خدمات التأمين تعادل ١٩ دولار أمريكي عام ٢٠١٠، بينما تعادل حصة المواطن الإماراتي ٧٢٦ دولار والسعودي ١٥٨ دولار والأرجنتي ٩٤ دولار للفرد العام وهو ما يبينه الشكل البياني رقم (٥)، وعلى هذا الأساس إذا زالت حصة الفرد السوري من خدمات التأمين إلى مستوى ٩٠ دولار شهرياً ليعادل متوسط حصة المواطن في الدول العربية غير النفطية، وجب عليه إنفاق ما نسبته ٣% من دخله السنوي البالغ ٢٧٦٤ دولار أمريكي عام ٢٠١٠، وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على إيراد المواطن السوري لأهمية التأمين ونسبة الفائدة التي سيحصل عليها من خلاله، كما يعتمد على عدالة توزيع الدخل القومي وعدم تركزه في أيدي نسبة قليلة من السكان.

^١ لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع هيئة الإشراف على التأمين على الرابط: www.siso.sy

الشكل البياني رقم (٥)

حصصة الفرد من أقساط التأمين في عدد من البلدان العربية عام ٢٠١٠



المصدر: بنك معلومات التأمين العربي.

مما تقدم يتبين لنا أن قطاع التأمين السوري قطاع واعد يشهد معدلات نمو كبيرة وصلت إلى ٣١.٥% بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وبالتالي لا تزال السوق قادرة على استيعاب المزيد من الشركات ولكن شركات بنوعية محددة تستطيع أن تلبي حاجة السوق السورية من ناحية الخدمات وتستطيع المنافسة والبقاء فيه، وهذا ما يؤكد مدير هيئة الإشراف على التأمين الدكتور عبد اللطيف عبود الذي يرى أن الحجم الحقيقي لسوق التأمين السوري يقرب به أمثال ما هي عليه الآن، لذلك يمكن التأكد بدرجة عالية من الثقة أن متوسط حصة الفرد السوري من التأمين يجب أن تصل إلى متوسط حصة المواطن العربي من التأمين والتي تزيد عن أربعين دولار أمريكي، كما أن مساهمة التأمين من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن ترتفع لمستوى متوسط مساهمته في الدول العربية غير النفطية كتونس والمغرب ولبنان أي ٢%، إلا أن أداء القطاع التأميني السوري لا يزال ضعيفاً على مستوى الاقتصاد الكلي، فنسبة مساهمته الحالية في الناتج المحلي لم تتجاوز ١% عام ٢٠١٠، وهي نسبة بسيطة مقارنة بدول المنطقة العربية التي تتجاوز فيها هذه النسبة ٢%، وبالتالي لابد من العمل على تعزيز هذا القطاع واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحسين أدائه ورفع مستوى كفاءته ليساهم مع مكونات القطاع المالي الأخرى من مصارف وأسواق المال بشكل أكثر فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

١ مجلة المصارف والتأمين، ٢٠٠٧، العدد الأول، حزيران، ص ٧٠.

أهمية القطاع المصرفي السوري:

تعكس مؤشرات الكفاءة والنظور في الجهاز المصرفي السوري تحسناً مستمراً على مدى السنوات القليلة الماضية، فقد ارتفع حجم الودائع المصرفية من ٣٦٢.٥ مليار ليرة عام ٢٠٠٠ إلى ١.٣ تريليون ليرة عام ٢٠١٠، كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية المملوكة من ٢٦٣ مليار ليرة عام ٢٠٠٥ إلى ١.٢ تريليون ليرة عام ٢٠١٠، وقد شهدت موجودات القطاع المصرفي السوري تطوراً كبيراً، فقد نمت هذه الموجودات من ١.٣ تريليون ليرة سورية عام ٢٠٠٥ إلى ٢.٢ تريليون ليرة عام ٢٠١٠. وبمعدل نمو ١٢% عام ٢٠١٠. كما تطورت موجودات المصارف العامة من ١.٢ تريليون ليرة عام ٢٠٠٥ إلى ١.٥ تريليون ليرة عام ٢٠١٠، وبمعدل نمو منخفض نسبياً قارب ٠.٦% عام ٢٠١٠. وشهدت المصارف الخاصة نمواً كبيراً في حجم موجوداتها فقد وصل معدل النمو ٣٠% عام ٢٠١٠ وارتفع حجم موجوداتها بما يزيد خمسة أضعاف من ٩٥ مليار ليرة عام ٢٠٠٥ إلى ٦٣٠ مليار عام ٢٠١٠.

الشكل البياني رقم (٦)

تطور موجودات القطاع المصرفي السوري بين عامي (٢٠٠٥ و ٢٠١٠)



المصدر: إحصاءات مصرف سورية المركزي ٢٠١٠.

ويعتبر القطاع المصرفي السوري الركيزة الأساسية في النظام المالي السوري، فجميع مكونات هذا النظام تتأثر بشكل مباشر وكبير. بنشاط هذا القطاع ومستوى نموه، فالقطاع المصرفي السوري كما لاحظنا يتأثر بـ ٨٩% من حجم رؤوس أموال الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، و ٩٣% من قيم تعاملات عام ٢٠١٠، وبالتالي فإن هذه السوق تعتمد بشكل كبير على المصارف المحلية من حيث مساهمتها المباشرة في تأسيس الشركات

المساهمة أو غير المباشرة من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل والتي تعزز إمكانات المستثمرين في الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

كما يساهم القطاع المصرفي بشكل مباشر في تطوير القطاع التأميني ونموه، فقد ساهمت العديد من المصارف في تأسيس شركات تأمين، فبنك بيمو السعودي الفرنسي ساهم رأسمال الشركة المتحدة للتأمين كما ساهم بنك عودة في الشركة السورية العربية للتأمين وبنك سورية والمهجر في شركة أروب وحتى المصارف الإسلامية كبنك سورية الدولي الإسلامي ساهم في الشركة الإسلامية السورية للتأمين، وتتعدد الأسباب التي تدفع المصارف إلى المساهمة في رؤوس أموال شركات التأمين، ويعتبر الربح أهم هذه الأسباب، فغالبية المصارف تطلب من زبانتها مختلف أنواع التأمين كشرط ضروري لتمتعهم بالتسهيلات الائتمانية، بهدف تعزيز حقوق المصارف في استعادة مبلغ الائتمان وفوائده، ويختلف نوع التأمين حسب نوع التسهيلات والضمان المقدم من الزبائن، ففي القروض الشخصية تؤمن على حياة المقترض لصالح المصارف، وفي القروض السكنية تؤمن على المنزل أو العقار ضد الزلازل والكوارث الطبيعية، وفي قروض السيارات تطلب تأميناً شاملاً على السيارة طيلة فترة القرض، وعادة ما تتعاقد المصارف مع شركات محددة لأجراء عمليات التأمين، وبالتالي من مصلحة هذه المصارف تأسيس شركات تأمين تخصصها بعقود التأمين ونشاطها الأرباح المتولدة عنها.

كما نجحت المصارف في بيع وترويج المنتجات التأمينية من خلال فروعها وهو ما يعرف بخدمات التأمين المصرفي، ويعود ذلك لعدة أسباب، نذكر منها:

١. استفادت المصارف من قدرتها على منح القروض، للترويج لمنتجات التأمين عند إعطاء القرض، إذ سوقت تأمين السيارة مع قرض السيارة، كما سوقت التأمين على المسكن مع القروض العقارية، وفرضت بوليصة تأمين على الحياة كضمانة لتسديد الدين في حال وفاة المقترض أو إصابته بالعجز الكلي.

٢. تمتلك المصارف شبكة واسعة من الفروع، بإمكانها استخدامها لبيع منتجات التأمين، ما يوفر لشركات التأمين مصدر توزيع وبيع منتجاتها يمتد على رقعة جغرافية واسعة.

٣. يعتبر التأمين المصرفي أقل تكلفة مقارنة مع الطرق الأخرى، وفي الواقع تقل التكاليف ببيع المنتجات التأمينية عبر المصارف بحوالي ٥٠% عنها في وسائل التوزيع الأخرى.

* الحموي ياسر، ٢٠٠٥، التكامل مع المصارف والمساهمة في تطوير الأسواق المالية. كلمة القيت في مؤتمر افق التأمين العربية والواقع الاقتصادي الجديد المنعقد في دمشق.

التوصيات:

- ١- لابد من تطوير سوق دمشق للأوراق المالية من خلال زيادة عدد الشركات المدرجة وضمان تنوع أنشطة هذه الشركات، مع العمل على زيادة وعي وخبرة المواطن السوري في مجال الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- ٢- يجب أن تتضافر الجهود من أجل زيادة الوعي التأميني للمواطنين، وتدريب أفراد المجتمع بالخدمات العديدة التي تقدمها شركات التأمين، بما يسهم في رفع حجم أعمال التأمين، ويؤدي إلى تعظيم دورها في حشد المنخرات الفردية وتمويل المشاريع التنموية.
- ٣- العمل على رفع كفاءة وأداء المصارف السورية من خلال توفير منتجات ائتمانية متنوعة قادرة على تحفيز وحث الادخار المحلي، والعمل على إزالة كافة العقبات والمعوقات التي تحد من قدرة هذه المصارف على منح الشهيلات الائتمانية لتمويل المشاريع والاستثمارات الإنتاجية، بما يحقق زيادة التراكم الرأسمالي اللازم لإتمام عملية التنمية الاقتصادية.

المراجع باللغة العربية:

١. العسلي محمد، ٢٠١١، خصائص سوق الأوراق المالية وأثرها في نمو الاستثمارات، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، سورية.
٢. العجمي حسين، ٢٠٠٥، التأمين الأسس والممارسة، معهد البحرين للعلوم المالية والمصرفية، البحرين، الفصل الأول.
٣. راشد محمد، ٢٠٠٨، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد ٣٠، العدد الرابع.
٤. شامية أحمد زهير، ٢٠٠٠، اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات جامعة حلب، سورية.
٥. عبد الحميد عبد المطلب، ٢٠٠٧، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٦. تقرير خاص للمركز الاقتصادي السوري، ٢٠٠٧، التأمين في سورية بين الواقع وأفاق المستقبل (قراءة تفصيلية في قطاع التأمين في سورية بين الماضي

٧. مجلة المصارف والتأمين، ٢٠٠٧، العدد الأول، حزيران، ص ٧٠.
٨. الحموي بسلا، ٢٠٠٥، التكامل مع المصارف والمساهمة في تطوير الأسواق المالية، كلمة أقيمت في مؤتمر أفاق التأمين العربية والواقع الاقتصادي الجديد المنعقد في دمشق.
٩. التقرير السنوي، ٢٠١٢، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
١٠. التقرير السنوي، ٢٠١١، سوق دمشق للأوراق المالية.

المراجع باللغة الانكليزية:

1. **Benton E. Gup, James W. Kolari, 2004, Commercial Banking**, John Wiley & Sons Inc.
2. **Joseph F. Sinkey, Money, 2001, Commercial Bank Financial Management**, Pearson Higher Education.
3. The Financial Development Report, 2011, **World Economic Forum**, USA Inc.

مواقع الانترنت

www.banquecentrale.gov.sy

مصرف سورية المركزي

www.cbssyr.org

المكتب المركزي للإحصاء

www.worldbank.org

البنك الدولي

www.dse.sy

سوق دمشق للأوراق المالية

ww.scfms.sy

هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

www.un.org

الأمم المتحدة

www.sisc.sy

هيئة الإشراف على التأمين

www.insurabia.com

بنك معلومات التأمين العربي

Study and analysis of the importance of the banking system in the Syrian financial system

Economic Department, economic College, University of Aleppo

This research aims to study and analyze the importance of the banking sector within the financial system Syrian.

As the most solvency and ability and efficiency sector to promote the financial system and national economic, It is responsible for providing the necessary financial resources to finance productive projects in addition to his responsibility to the success of government policies aimed at promoting economic growth and reducing unemployment and the providing of credit to maintain the level of national spending.

The researcher concluded that the increase of the importance of the banking sector within the Syrian financial system as a result of the following reasons:

1. weakness of Damascus Stock Exchange, where the percentage of capitalization to GDP only 0.02% in 2010, while the percentage of Amman Stock Exchange capitalization 192.66% and the Cairo Stock Exchange 113.99% for the same year.
2. Decreasing of the insurance business in Syria, where the percentage of its contribution to the GDP 0.69% in 2010, compared to 2.55% in Morocco and 2.20% in Lebanon for the same year.
3. The banking sector accounted for 93% of the size of market's trading Damascus Stock Exchange, and 89% of the total capital of the listed companies in it in 2010, also contributed directly to the evolution and development of the insurance sector through the establishment of banks to insurance companies.